### ينتظرون يوما يكون فيه الفرج:

# ١٨ألاف أسير فلسطيني تطحنهم عجلة الزمن في سجون الاحتلال الاسرائيلي

## أساليب تعذيب وحشية للمعتقلين .. وممارسات جسدية ونفسية ضد الاطفال والنساء

■،، يقبع أكثر من ٨٠٠٠ أسير فلسطيني خلف القضبان تطحن عجلة الزمن حياتهم، وسط معاناة لا تتوقف وآلام ضيعها الاحتلال الاسرائيلي من بين أيديهم وهم ينتظرون يوما يكون فيه الفرج.

وأوضح تقرير حول أوضاع الأسرى خلال شهر ابريل الماضي أن قوات الاحتلال تنتهج سياسة ثابتة من خلال ممارساتها اليومية لحملة الاعتقالات، منوها الى أن عدد المعتقلين خلال الشهر الماضي بلغ ٣٢٨ معتقلا، بينهم ٢٩٦ من الضفة الغربية و٣٢ من قطاع غزة، تم توزيعهم على السجون ومعسكرات الاعتقال، حيث احتلت مدينة نابلس صدارة قائمة مدن الضفة الغربية في عدد الاعتقالات حيث بلغ عدد المعتقلين فيها ٦٦ مواطنا، وذلك جراء الاقتحامات المتواصلة من قبل قوات الاحتلال للمدينة.

وبين التقرير الذي أصدره مركز الأسرى للإعلام أنه لوحظت زيادة في عدد الاعتقالات في مدينة القدس المحتلة خلال الشهر الماضي بعد التهديدات الأخيرة للمسجد الاقصى بتدميره من قبل المتطرفين اليهود، وما أعقب ذلك من مسيرات وطنية احتجاجية، اعتقل خلالها عدد من المواطنين الذين تواجدو لحماية المدينة، حيث بلغ إجمالي المعتقلين فيها الى ٥٧ معتقلا.

ورغم إعلان حالة التهدئة، إلا أن الاحتلال الاسرائيلي لا زال مستمرا في حملة الاعتقالات اليومية والاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين خاصة الأطفال منهم، وقد حولت إدارة السجون في أوائل ابريل بعض المعتقلات الى سجون مركزية تابعة لها، وافتتحت أقساما جديدة لاستيعاب أعداد المعتقلين، كما الحال في سجن «الدامون» و«شطة للعزل» و«أنصار ٣» و«عوفر».

وأوضح التقرير أن الأسرى يعانون من ظروف قاسية أبرزها نقص الاحتياجات اليومية والوضع الصحي السيء وعدم توفر طواقم طبية وعيادات لعلاج الأسرى، إضافة الى مماطلة الإدارة في نقل الأسرى الى المستشفيات ومنع الرعاية الصحية للمرضى الكبار السن والأشبال والأسيرات، ناهيك عن سياسة التنقلات المستمرة للأسرى لمنع استقرارهم نفسيا، رغم إضرابهم الأخير عن الطعام وتهرب الإدارة من التزاماتها اتجاههم، إضافة الى حرمان العديد من الأسرى من الزيارة ورؤية أطفالهم وزوجاتهم وأبائهم وأمهاتهم.

يعاني الأسرى في السجون من افتقار السجون الى سبل الحياة الانسانية، ففي سجن «جلبوع» يمنع الأسرى من الاتصال بالعالم الخارجي وكذا الاهمال الطبي والمماطلة في علاج الأسرى، فضلا عن الأوضاع الصعبة داخل السجن.

وفرضت اسرائيل قوانين جديدة على الزيادة تتمثل بعدم السماح بالزيارة لذوي الأسير إلا من الدرجة الأولى، أما الأشقاء فلا يسمح لمن تجاوز أعمارهم ١٥ عاما من الزيارة، مما أدى الى حرمان الكثير من أقارب المعتقلين من زيارتهم، عدا عن حرمان بعض الأسرى الموجودين في سجون عزل بعيدة من زيارة أهلهم لهم، هذا إن لم يكونوا ممنوعين من الزيارة.

وأشار التقرير الى المصاعب التي يواجهها أهالي الأسرى، حيث حددت خطوط سير الحافلات التي تنقلهم ضمن نقاط عسكرية لا يسمح بتجاوزها، مما زاد من معاناة أهالي الأسرى، فهم يتحملون مشاق سفر طويل للوصول الى السجون، إضافة الى ما يمارس ضدهم من استفزازات وتفتيشات مذلة وأحيانا يعودون الى بيوتهم دون زيارة لأسباب أمنية، حتى ولو تمكنوا من الزيارة فإنهم يصطدمون بالعازل الزجاجي أمامهم الذي يحول بين إجزاء زيارة طبيعية بين الأسير وأهله.

وقال التقرير إن هذا الإجراء يعاني منه العديد من أمهات وآباء الأسرى، وقد حرم ذلك نحو ٤٢٠٠ عائلة من الزيارة، وبذلك فإن هناك الكثير من الأسرى ممن لم ير أهله منذ ٥ أو ٧ أو ٩ سنوات.

وحول هذه القضية الخطيرة، أكد وزير الأسرى سفيان ابو زايدة أن موضوع زيارات أهالي الأسرى وكل ما يتعلق به من إشكاليات تم بحثة مع الجانب الاسرائيلي، وتم الاتفاق على أن يسمح لنحو ٣٥٠٠ عائلة بزيارة أبنائهم، وإزالة العزل الأمني عنهم، إضافة الى أنه تم الاتفاق على نقل الأخوة الأسرى الى سجن واحد ليتمكن أهاليهم من زيارتهم سويا، كما تم الاتفاق على تحسين شروط الحياة داخل السجن.

وقال ابو زايدة إنه لا يلمس تغييرا واضحا في الموقف الاسرائيلي مشيرا الى أن الشعب الفلسطيني يريد جدولة زمنية واضحة للإفراج عن الأسرى وعدم التعاطي مع القضية وفقا لمعاييرهم ولن تكون هناك مفاوضات دون الإفراج عن الأسرى خاصة الذين اعتقلوا قبل اتفاقية «اوسلو».

### أساليب خداع لنزع الاعترافات

وكان مركز الأسرى للإعلام كشف في تقرير أعده مؤخرا عن اتباع قوات الاحتلال أسلوبا جديدا لنزع الاعترافات من الأسرى، وهي عبارة عن اتفاق خادع بنسخه المحقق مع المعتقل للإدلاء باعتراف كامل مقابل تسهيلات أو إطلاق سراحة أو تخفيف الحكم عنه، يقابله بعد ذلك تنصل المحقق من اتفاقة ليعود المعتقل كما كانوا بهذا الأسلوب فإن ١٥٪ من المعتقلين قد أدلوا باعترافاتهم نتيجة بعض الضغوط النفسية والجسدية عليهم، هذا يعتبر من أخطر الأساليب لنزع الاعترافات، ومن خلاله تستطيع مخابرات الاحتلال جمع أكبر كمية من المعلومات.

وأوضح المركز أن سلطات الاحتلال تلجأ الى اتباع هذا النوع من الاعترافات مع الأسرى الذين تبدو على وجوههم علامات الخوف والاضطراب، ولا يمكن أن تبقى الصفقة سرية بين المعتقل والمخابرات، حيث أنها سرعان ما تكتشف للتنظيم من خلال لوائح الاتهام والاعتقالات.

وقد مارست سلطات الاحتلال هذا النوع من الاعتقال خلال انتفاضة الاقصى بشكل كبير ويتم بموجب اعتقال الشخص دون توجيه أية تهمة أو محاكمة له لفترات تتراوح بين ٣ الى ٦ اشهر، في حين قد يجدد الاعتقال لعدة مرات ويمتد لسنوات دون حكم وخلال تلك الفترة لا يسمح للأسير أو المحامين الإطلاع الى تفاصيل وأسباب الاعتقال والتهم الموجهة له ويحرم الأسير من حقه في محاكمة عادلة ومن الدفاع عن نفسه.

ووصل عدد المعتقلين إداريا الى ما يزيد عن ١٠٠٠ معتقل موزعين على كوت، والنقب، ومجدو، وايلون حيث يمنعون من الاختلاط مع اخوانهم الأسرى، ويعيشون في عزلة تامة ،إضافة الى حرمانهم من زيارة محاميهم وعدم اطلاعهم على ملفاتهم وقضاياهم، وهم يخوضون إضرابات عدة بهدف التوصل الى حل لقضيتهم رغم ذلك فإن سلطات الاحتلال تزيد من ممارساتها الاستفزازية ضدهم.

وأشار التقرير الى أن نسبة الأسرى الأطفال داخل سجون الاحتلال تبلغ ٥,٢٪ من مجموع الأسرى وهؤلاء لم تتجاوز اعمارهم ١٨ عاما علما بأن ٣٩ منهم اعتقلوا عام ٢٠٠٣م و٢١٦ اعتقلوا عام ٢٠٠٤م و٤٩ عام ٢٠٠٥ وأغلبهم معتقلون في سجن تلموند«١٠٥» وعوفر «٦٣» ومجدو «٥٧» والنقب «٣٩».

وأشار الى وجود «٢٠٤» اطفال موقوفين و«١٥» طفلا معتقلين إداريا دون تهمة و«١٠٢» محكومين وبعاني«٤٥» طفلا من أمراض مختلفة نتيجة الإهمال الطبي وتعامل سلطات الاحتلال الأطفال «كمخربين» تذيقهم أشكال متعددة من العذاب والعنف، بهدف تجنيدهم للعمل لصالحها ونزع اعترافات منهم.

وبين التقرير أن سلطات الاحتلال لجأت في الفترة الأخيرة الى ابتزاز الأطفال لممارسة العمل داخل السجن مقابل الحصول على مبلغ بسيط، حيث يجبر جميع الأطفال على الخروج للعمل ومن يعترض يعاقب بشتى الوسائل.

وقد اضطر كثير من الأطفال تحت الضغط الى القبول بالعمل للحصول على هذا المبلغ، الذي هم بحاجة إليه إضافة الى قيام سلطات الاحتلال بسلسلة إجراءات تهدف الى إهانة الأسرى وخاصة الأطفال منهم من خلال تصويرهم وهم عراة، وتفرض عليهم غرامات مالية، ناهيك عن الاعتداء عليهم بالضرب المبرح.

ويعيش الأطفال في سجون تفتقر الى الحد الأدنى من مقومات الحياة، خاصة حجن «تلموند» الذي يتواجد فيه أكبر عدد منهم ويعانون ازدحاما بالغرف إضافة الى فرض إدارة السجن العقوبات والغرامات المالية عليهم وحرمانهم من زيارة الأهل لأتفه الأسباب.

وأضاف التقرير أنه في معتقل «سالم» يتعرض الأطفال لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والارهاب حيث وصف أحد هؤلاء وهو ممن لم يتجاوزوا سن الـ١٥ عاما معاناته عند اعتقاله حتى نقله الى السجن مشيرا الى أنه بقي في السجن ٣٥ يوما في المعتقل تعرض خلالها للضرب المبرح مما أدى الى حدوث نزيف مستمر في أنفه.

وأكد التقرير أن سياسة عزل الأسرى في زنازين انفرادية لمدة طويلة كعقاب لهم تعتبر من أخطر ما يهدد حياتهم إذ يقبع ١٥ أسيرا حاليا في زنازين عزل انفرادية بعضهم قضى ما يزيد على أربع سنوات في زنازين انفرادية قذرة لا يدخلها ضوء الشمس ولا الهواء.

أما أوضاع الحركة النسوية الأسيرة فيوضح التقرير أنها اكتسبت صفة خاصة ومميزة عن غيرها من التجارب، وذلك لما لها من خصوصيات فهي أكثر ألما ومعاناة وتشير المصادر الى دخول المعتقل منذ بداية الاحتلال حتى الآن ما يقارب من عشرة آلاف امرأة فلسطينية من مختلف الأعمار.

وشهدت أكبر فترة اعتقال للأسيرات بين ١٩٦٨و١٩٧٦م وفترة الانتفاضة الأولى وتعرضت خلالها الأسيرات للكثير من حملات التنكيل والتعذيب النفسي والجسدي.

يذكر أن الأسيرات خضن منذ بداية الاعتقال العديد من الخطوات الاحتجاجية كالإضراب عن الطعام لتحسين ظروف حياتهن المعيشية والتصدي لسياسات القمع التي يتعرضن لها.

فمعاناة المرأة الأسيرة تتعدى الوصف فهي الأم التي أنجبت أطفالاً داخل السجن ليعيشوا طفولة معذبة بين جدران مظلمة وغرف مرصدة وهي المرأة التي تعاني المرض في ظل الإهمال الطبي، وقد وصلت أعداد النساء المعتقلات الى قرابة ٣٥٠ حالة لا زالت ١٢٧ أسيرة رهن السجن، منهن ٤٠ أسيرة محكومة و٧ أسيرات موقوفات و١٠معتقلات إداريا.. ويقبع ٧٢,٤٪ من الأسيرات في سجن «تلموند» و٢٤,٤٪ في سجن الرملة ٣,٢ في سجن الجلمة.

وتتعرض الأسيرات للتعذيب والعقاب القاسي في سجون انفرادية والضرب والحرمان من النوم والتحرش الجنسي والاقتحامات الليلية للغرف وقد شهدت الأسيرات في الفترة الأخيرة أوضاعا خطرة حيث القمع المستمر والتفتيش المذل من أجل تحطيم معنوياتهم وتحطيم شخصيتهم.

وتتعمد إدارة السجون الاسرائيلية إهمال طلبات الأسيرات بتحسين ظروف حياتهن وتزيد من معاملتهم السيئة.

---

بعثة اوروبية إلى بيروت لمتابعة الانتخابات البرلمانية:

## مجلس الأمن يرحب بانسحاب القوات السورية من لبنان

□ .. نيويورك/ بروكسل/وكالات/

حث مجلس الأمن الدولي لبنان على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها ورحب بانسحاب القوات السورية من لبنان.

وذكرت (رويترز) أن بيان مجلس الأمن الذي قرأته إيلين لوي سفيرة الدنمرك ورئيسة المجلس للشهر الحالي أقر بما جاء في البيانات السورية من أن قواتها انسحبت.

لكنه قال: إنه لم يحدث أي تقدم في البنود الاخرى الواردة في قرار المجلس ١٥٥٩ الذي صدر في الثاني من سبتمبر الماضي والذي طالب بنزع سلاح الميليشيات حتى يمكن للحكومة اللبنانية ان تسيطر على جميع أراضيها.

وقالت لوي: "مجلس الأمن يرحب بان الاطراف المعنية حققت تقدما مهما وملحوظا نحو تنفيذ بعض البنود التي وردت في القرار ١٥٥٩ ".

وأرسل عنان فريقا آخر لمساعدة لبنان في الاستعدادات للانتخابات البرلمانية التي من المقرر أن تجرى في التاسع والعشرين من الشهر الحالي.

وقالت: (رويترز) إن بيان مجلس الأمن لم يشر إلى طلقات تحذيرية اطلقت قبل بضع ساعات من اجتماع المجلس بينما كان فريق التحقق التابع للأمم المتحدة يتفقد قواعد سورية مهجورة في سهل البقاع في لبنان. واطلقت الطلقات بينما كانت سيارات الفريق متجهة إلى موقع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة التي تساندها سوريا والتي رفضت السماح للفريق بدخول الموقع.

وقال السفير الجزائري عبدالله باعلي: "هذا الموضوع لم يثر قط". وأعرب عن أسفه للحادث قائلا: انه يتوقع من الحكومة اللبنانية ان تضمن سلامة الفريق.

ونقلت الوكالة عن فيصل مقداد سفير سوريا لدى الامم المتحدة للصحفيين قوله: "موقفنا هو ان مثل هذا السلوك غير مقبول" في اشارة إلى اطلاق الطلقات التحذيرية اثناء توجه فريق الامم المتحدة إلى موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة في سهل البقاع.

واضاف قائلا: "يجب على الجميع في لبنان أن يسهلوا عمل فريق التحقق... سوريا ليس لديها ما تخفيه".

واستغرق اعداد بيان المجلس يوما من المفاوضات مع إصرار الجزائر العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن على ان يتضمن اشارة إلى الحاجة إلى تنفيذ جميع القرارات الخاصة بالشرق الاوسط واشارة إلى احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي النهاية قال البيان ان تنفيذ القرار بشأن لبنان "سيساهم بشكل ايجابي في الوضع في الشرق الاوسط بشكل عام". لكن باعلي قال للصحفيين: "الان لدينا تسوية للوضع في لبنان ونأمل ان تؤدي إلى تحسين الوضع في الشرق الاوسط بأكمله. بالطبع فإننا نشير إلى اسرائيل". وقالت أن باترسون القائمة بأعمال سفير الولايات المتحدة انها راضية عن النص النهائي للبيان.

وأضافت قائلة: "أعتقد أنه يقر بالتنفيذ الجزئي للقرار ١٥٥٩ ... لكنه يوضح ايضا أن هناك حاجة إلى عمل الكثير لتنفيذ القرار خصوصا الانتخابات اللبنانية الحرة والنزيهة ونزع سلاح الميليشيات."

من جهة ثانية أعلنت المفوضية الاوروبية أمس أن الاتحاد الاوروبي سيرسل اعتبارا من الاسبوع المقبل بعثة من المراقبين إلى لبنان لمتابعة الانتخابات التشريعية التي تبدأ في ٢٩ مايو المقبل وعلى أربع مراحل.

وقال البيان الذي أوردته وكالة الصحافة الفرنسية أمس أن البعثة ستكون برئاسة النائب الاوروبي المحافظ الاسباني خوسيه ايغناسو سالا فرانكا ساشينز نيرا عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاوروبي.

وأوضح أن الاتحاد الاوروبي سيرسل تسعين مراقبا بمن فيهم نواة من الخبراء تتخذ مقرها في بيروت و٢٤ مراقبا في المناطق لمتابعة الاستعدادات والحملة الانتخابية والانتخابات وما بعدها إضافة إلى خمسين مراقبا سيتابعون عمليات التصويت والفرز طوال مراحل الانتخابات.

وأضاف: إن البعثة ستقوم بمجمل العملية الانتخابية وتدلي برأيها مباشرة بعد الانتخابات في اعلان أولي قبل إعداد تقرير نهائي مفصل يتضمن ما توصلت إليه من نتائج وما تقترحه من توصيات في أي تحسين محتمل.

وشددت المفوضية على تنظيم الانتخابات في أجواء حقيقية من الديمقراطية تتيح للبنان أن يؤكد سيادته الكاملة وفق ما نص عليه القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن أوائل سبتمبر الماضي.

---

# دارفور مفتاح التسوية السلمية في السودان

تقرير أعده/عبدالله الحكيمي

□ .. لا زالت آمال السودانيين في السلام الشامل قائمة رغم التعثرات التي تواجهها عملية تنفيذ نصوص اتفاق كينيا التاريخي بداية العام الجاري الذي هدف إلى أنها نحو ربع قرن من الاقتتال في الجنوب .. والتعثرات الحاصلة في محادثات القاهرة بين الحكومة السودانية والتجمع الوطني . ولقد مثلت مشكلة دارفور التي تفجرت بشكل واسع في أعقاب اتفاق السلام في الجنوب العقبة الرئيسية أمام تطبيق الاتفاق في الجنوب في الواقع العملي بفعل التدخلات الخارجية التي عقدت سبل الحل لأزمة دارفور وزادت على ذلك إثارة مشكلات أخرى في الولايات الشرقية من السودان.

وينصب الاهتمام حاليا على معالجة مشكلة دارفور المعقدة حيث ينتظر هذا الاقليم المضطرب وصول المزيد من قوات حفظ السلام الافريقية والدولية والتي سيشارك فيها أيضا حلف الاطلسي بمجموعة من القوات لتنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي الأخير ويترافق هذا التوافد لقوات حفظ السلام مع جهود سياسية لتسوية الأزمة كما أن محادثات السلام التي تستضيفها القاهرة بين الحكومة السودانية وتجمع المعارضة الشمالية قد تعرضت لبعض التعثر في جولتها الأخيرة رغم النجاحات التي كانت قد حققتها في الجولات السابقة وكان ينتظر منها استكمال الاتفاق الذي تم التوصل إليه أواخر العام الماضي بين الحكومة وتجمع المعارضة ،ورغم الفشل الذي لحق بالمحادثات الأخيرة فقد أبدى الطرفان عزما على مواصلة الجهود للوصول إلى اتفاق نهائي في أسرع وقت.

حيث دعا محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني وجون قرنق إلى إكمال اتفاق القاهرة بين الحكومة السودانية والتجمع في أسرع وقت ممكن الأمر الذي من شأنه الدفع بخطوات السلام الشامل وأن التجمع بظل وطنيا جامعا وهاما لمستقبل دعم السلام الشامل والتحول الديمقراطي والاجماع الوطني والوصول إلى تراض وطني عام بين كافة القوى والتنظيمات السياسية في السودان من أجل الوصول إلى حلول عادلة لقضايا السودان لاسيما شرق السودان ودارفور والتوجه بحزم نحو السلام الشامل والتحول الديمقراطي.

وعلى صعيد آخر بدأت بمدينة ابشي وتحت رعاية الرئيس التشادي ادريس ديبي قبل بضعة أيام جولة من المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الوطنية للاصلاح والتنمية (بدارفور) لوضع حد للحرب الدامية الدائرة هناك والخروج بنتائج تخدم سكان الاقليم وترسيخ السلام في السودان.

وفي خطوة باتجاه تقديم دعم في مجال النقل والإمداد لمهمة قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي في إقليم دارفور غربي السودان اعلن أطراف حلف شمال الاطلسي موافقتهم على إجراء محادثات استطلاعية مع الاتحاد الافريقي بناء على طلب رئيسه لتعزيز قوة الاتحاد الأفريقي في دار فور بمساعدات من الدول الأعضاء في الناتو في الوقت الذي يسعى فيه مجلس السلام والأمن في الاتحاد الافريقي إلى زيادة عدد قواته في دارفور من ٢٢٠٠ جندي إلى ٣٣٢٠ جنديا قبل نهاية مايو الجاري.

ولتعزيز اتفاق السلام الذي وقع في يناير الماضي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية الذي أنهى حربا أهلية استمرت عقدين من الزمن في السودان وصلت مؤخرا مجموعة جديدة من قوة الامم المتحدة لحفظ السلام في السودان وهذه القوة جزء من قوات حفظ السلام سيجري نشرها في وقت لاحق قوامها عشرة آلاف من الجنود والمراقبين العسكريين وفئات من الشرطة المدنية وياتي معظم أفراد قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة من الصين وكينيا وزامبيا ومصر والهند وبنجلادش بالاضافة إلى مجموعات صغيرة من بعض الدول الغربية سيتم استكمال نشرها كاملة نهاية سبتمبر القادم.

أما المفوضية العليا للاجئين فقد اعلنت أنها بحاجة الى ٦٠ مليون دولار خلال هذا العام وحده لتحويل عملية إعادة اللاجئين الى ديارهم في الجنوب ومحاولة إعادة بناء ما دمرته الحرب.

وبالرغم من التصريحات المتفائلة للرئيس البشير ولجون قرنق وتعهدهما بالتطبيق الكامل والصارم للاتفاقيات الموقعة فإن العراقيل أمام استقرار السلام عديدة .. وإذا لم يكن هناك مشكلة فيما يتعلق بتعيين جون قرنق نائبا للرئيس وتمتعه بصلاحيات واسعة فإن خلافات كبيرة يمكن أن تنشأ حول الدستور الجديد .. وكان نائب الرئيس السوداني علي عثمان محمد أثناء شرحه للاتفاقيات أمام أعضاء المؤتمر الوطني وهو الحزب الحاكم قد قال: ان المشاكل الكبرى تكمن في التفاصيل ،أما جون قرنق فقد قال انه إن لم يتم الالتزام ببنود الاتفاق فإن السودان سيتفتت".

ويمنح الاتفاق الموقع بين الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبيين فترة انتقالية مدتها ست سنوات لحق تحقيق المصير من خلال استفتاء شعبي للبقاء في سودان موحد أو إقامة دولة مستقلة.

وإذا ما سارت الأمور مخالفة لما اتفق عليه في اتفاقية السلام فإن المتربصين بالسودان سوف يسعون الى تفتيته الى عدد من الدويلات تنفيذا لسيناريو مرسوم ولن يكون الخاسر فيه إلا الشعب السوداني الشقيق، غير أن الحكومة السودانية مدركة لهذا السيناريو وتعمل بجد نحو استقرار الأوضاع في ربوع سودان موحد يستظل تحت رايته جميع ابنائه بكافة توجهاتهم.

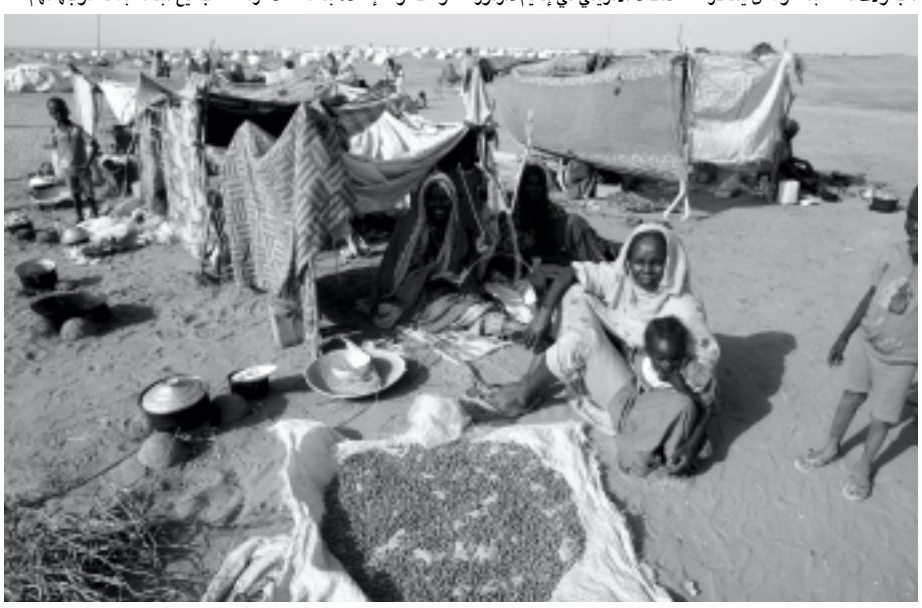

---

# فضيحة فساد جديدة تحوم حول برنامج إعادة إعمار العراق

■ واشنطن/ وكالات/

انتقلت عدوى فضيحة «برنامج النفط مقابل الغذاء» إلى مشروع إعادة إعمار العراق عندما أقرت سلطات التحالف باختفاء ١٠٠ مليون دولار من المخصصات.

وأفاد تقرير صدر مؤخراً أن مسؤولي سلطة التحالف التي تولت إدارة العراق بين ٢٠٠٣م-٢٠٠٤م غير قادرين على تبرير فقدان مائة مليون دولار من صندوق مخصص لإعادة اعمار العراق .

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية أمس عن المفتش الامريكي العام المكلف متابعة اعادة إعمار العراق قوله أنه «عثر على مؤشرات تدل على تزوير محتمل وقد نقلت إلى القضاء من أجل التحقيق».

وهذا التقرير هو أحد ثلاثة تقارير نشرت الاربعاء وتطرح تساؤلات حول ادارة ومتابعة عقود اعادة الاعمار في العراق من قبل السلطة المؤقتة التي كان يرأسها الامريكي بول بريمر.

وقال السناتور الامريكي راس فينغولد أن هذه التقارير ترسم صورة ادارة غير منظمة ومهملة لاموال دافعي الضرائب الامريكيين والشعب العراقي نفسه.

وأضاف: "أن مليارات الدولارات ونجاح مهمة إرساء الاستقرار والمصداقية الامريكية هي على المحك". وهذه التقارير توحي بثقة ضئيلة جدا في الكفاءة والشفافية التي ابدتها الولايات المتحدة حتى الآن.

وتابع أن الولايات المتحدة الامريكية قد تشجع من خلال ذلك على ثقافة الفساد في العراق مشيرا إلى أن دافعي الضرائب الامريكيين قاموا بجهد مالي كبير لدعم سياسة الادارة الامريكية في العراق انهم يستحقون أفضل من ذلك.

وفي ١٤ فبراير الماضي شجب سناتور ديمقراطي امريكي الفوضى التي احاطت بإعادة اعمار العراق .. وفي ٣١ يناير أفادت مجلة تايم أن السلطة المؤقتة فقدت أثر حوالي تسعة مليارات دولار مخصصة لإعادة اعمار البلاد.

وفي تطور آخر قالت شبكة (ان. بي سي) نيوز التلفزيونية الامريكية: ان الجيش الامريكي قرر عدم توجيه اتهام رسمي لجندي في مشاة البحرية قتل بالرصاص عراقيا جريحا أعزل في مسجد بمدينة الفلوجة العراقية في نوفمبر في حادث عرض في تقرير تلفزيوني.

وجاء في التقرير الذي أوردته رويترز أمس بعد تحقيق استمر خمسة أشهر أن مشاة البحرية الامريكية قررت ان الجندي فتح النار دفاعا عن النفس وانها لن توجه الاتهام له.

ونقلت الشبكة عن مصادر قولها: ان قرار عدم توجيه الاتهام استند إلى أن قوات مشاة البحرية حذرت من ان المقاتلين يتظاهرون بالموت ويلغمون الجثث وان الجندي خشي على حياته ففتح النار على العراقي الجريح.

وقالت الشبكة: ان جندي مشاة البحرية المتهم شوهد في شريط فيديو غير واضح بدرجة كبيرة وان التقارير افادت انه أطلق النار على ثلاثة مقاتلين جرحى ويري في كل الوقائع. وذكرت ان التحقيقات جارية مع جندي ثانٍ من مشاة البحرية لأطلاقه النار على مقاتل رابع غير مسلح في المسجد.

وبدأ الجيش الامريكي التحقيق في تهم جرائم الحرب بعد ان صور الحادث فريق من شبكة (ان بي سي.) كان يرافق مشاة البحرية.

وكان العراقي القتيل من بين خمسة جرحى كانوا في المسجد بعد ان اقتحمت القوات الامريكية مدينة الفلوجة العراقية معقل المقاتلين.

---

# الاردن يمهل الزرقاوي عشرة أيام لتسليم نفسه

■ .. عمان/وكالات/

امهلت محكمة أمن الدولة الاردنية ابو مصعب الزرقاوي وأحد المتهمين عشرة أيام لتسليم نفسيهما وذلك على خلفية قضية جديدة تتضمن اتهامات بحيازة مواد متفجرة بقصد استخدامها للقيام بأعمال ارهابية.

ونص القرار الذي نشر في عمان ان رئيس محكمة أمن الدولة العقيد فواز البقور قرر امهالكم مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة لتسلموا انفسكم الى السلطات القضائية المختصة لمحاكمة كل منكم عن التهمة المسندة اليه. واضاف الاعلان اذا لم تسلموا انفسكم خلال هذه المدة تعتبرون فارين من وجه العدالة وتوضع اموالكم تحت ادارة الحكومة مادمتم فارين وتحرموا من التصرف بها وتمنعوا من إقامة أي دعاوى ويعتبر كل تصرف تقومون به او التزام تتعهدون به بعد ذلك باطلا.

واتهم قرار الامهال الموجه الى الزرقاوي وضرار اسماعيل محمود ابو عودة الملقب بأبو عبدالرحمن الافغاني بنقل وحيازة مواد مفرقعة بقصد استعمالها على وجه غير مشروع والمؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية.

ويملي القانون الاردني على المحاكم وجوب امهال المطلوبين الفارين عشرة ايام قبل بدء المحاكمة وفي حال لم يسلموا انفسهم تمهلهم المحكمة ١٤يوما اضافيا.

يذكر ان قرار الامهال هو الثاني للزرقاوي حيث نشرت المحكمة قرارا في ٢٣ اكتوبر الماضي على خلفية اتهامه بالتخطيط لشن هجوم بالاسلحة الكيميائية على مبان حكومية. وقد وجه مدعي عام أمن الدولة في ١٧ اكتوبر الماضي سبع تهم الى ١٣ شخصا بينهم الزرقاوي يحاكم تسعة منهم حضوريا وقد عقدت محكمة أمن الدولة آخر جلساتها في القضية الاربعاء.

يذكر ان الزرقاوي فر من الاردن عام ١٩٩٩م وقد وضع الامريكيون مكافأة مالية مقدارها ٢٥ مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي الى اعتقاله.

وقد صدر حكم بسجن الزرقاوي مدة ١٥ عاما في مارس الماضي وآخر بالمدة نفسها عام ٢٠٠٠ كما صدر بحقه حكم بالاعدام في السادس من أبريل ٢٠٠٢م لضلوعه في اغتيال دبلوماسي امريكي.